

أحمد محمد معتوق

## نظرية اللغة الثالثة:

### دراسة في قضية اللغة العربية الوسطى

(الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥). ٢٧٢ ص.

رياض زكي قاسم

أستاذ اللغويات - الجامعة اللبنانية.

والمرئي في تطوير هذه اللغة، أو في بثها ونشرها (ص ١٢).

وفي انعقاد الصلة بين الأهداف والدوافع، يرى المؤلف أن الحديث عن اللغة العربية الثالثة يمليه، بلا ريب، الوضع اللغوي والثقافي المضطرب الذي يعيشه المجتمع العربي الراهن، والتنازع القائم فيه بشأن العولمة (...)، ثم ذلك الضعف والتهجين والاضطراب اللغوي العشوائي والاستسلام المحيّر والانقياد المضلل للمؤثرات الخارجية والداخلية (ص ٩٦).

### ثانياً: في مفهوم «اللغة الثالثة»

١ - جاء الحديث المباشر عن «نظرية اللغة الثالثة» في الفصل الثاني من الكتاب، مستغرقاً ما يزيد على مئة صفحة. وقد استقرى المؤلف، لذلك، مجموعة كتب وبحوث تناولت هذا الموضوع، وإن بعناوين مختلفة، وكان أن شكّلت له قاعدة معلومات أساسية. ثم نراه يجتهد في فهمها ومناقشتها، ويحسن الاختيار منها، كي

### أولاً: في أهداف الكتاب

يسجل هذا الكتاب اقتراحاً يعتمد عليه المؤلف لحلّ الأزمة اللغوية التي تواجهها اللغة العربية، ويعيشها العرب مع لغتهم، حاضراً. وهذا الاقتراح قد يكون الوسيلة التي يمكن بها التخفيف من حدة الصراع والتنازع القائم بين فصحي العربية وعاميتها؛ حيث تصبح هذه اللغة (الثالثة) الوسيط أو الجسر الواصل بينهما، والقاسم المشترك الذي يمكن أن يتوحد عليه، أو يلتقي عنده أفراد المجتمع العربي في مجالات التعليم والإعلام وعمليات التثقيف بنحو عام (ص ٨).

ثم يحدّد المؤلف أهدافاً إضافية، إذ يسعى إلى إبراز أهمية هذه النظرية التي تناولها بالطرح والنقاش كثيرون قبله، «على أمل الإسهام في تطويرها» (ص ١١)، وهو بالتالي يطرح «رؤية نقدية جديدة مبسّطة لبعض مواصفات ما سُمّي باللغة الثالثة» (ص ١١)، مع رغبة منه في بيان دور وسائل الإعلام العربي المسموع منه

مراحلها، ولغة الإعلام الجماهيري في معظم أشكاله، ولغة للثقافة والتثقيف المحكي عامة، وقابلة لأن تصبح مشتركة بين أفراد المجتمع العربي بمختلف طبقاته.

(ج) أن تسير في مختلف درجاتها ومجالاتها وفق قواعد العربية الفصحى نفسها، ووفق أساليبها المطورة المحدثة، لا تجافيتها.

(د) ولها من الألفاظ الأجنبية المعربة والدخيلة نصيبٌ وافٍ.

(هـ) وأنها منسجمة مع مستجدات الحياة الحاضرة وظروفها المتطورة، ومع طباع الناس وذوقهم العام المشترك.

(و) وأنها متخففة من كل ما يمنع من ديمقراطيتها وديمقراطية الأدب والفكر، على المستويين الإقليمي والقومي.

(ز) وأنها ميسرة القواعد والأساليب.

(ح) وسهلة التعلم والاكتساب، من خلال السماع، والممارسة الفعلية (ص ٩٥ - ١٠١).

### ثالثاً: في أسس النظرية

اندرجت أسس نظرية «اللغة الثالثة» في مجموعتين اثنتين، تضمّنت الأولى، منهما مباحث في اللفظ المفرد (فصاحة الكلمة، استرفاد الألفاظ من العامية، جواز اعتماد المفردات المؤلّدة والمُحدثة...); واشتملت الثانية، مباحث في الجملة والأساليب.

في المجموعة الأولى، يحشد المؤلف ما يُعني متن اللغة، وما يجعله متناً مرناً متحركاً، إذ يغتنى من الألفاظ الحديثة، ومنها

يقوم بتوليف المادة المطلوبة لعمله، مضيفاً إلى ذلك كله، خبرته في التعليم والمشاهدات والصور الحية المسجلة من قاعات التدريس، وما تجمّع لديه من ملاحظات وانتقادات لأداء بعض البرامج الإذاعية المرئية، مع قراءات واعية لمسار العاميات وتطورها وصراعها مع الفصحى، في البلدان العربية، مع عناية خاصة بالواقع اللهجي في السعودية والخليج عموماً.

٢ - ولم يشأ المؤلف أن يلتزم بمصطلح واحد لهذه النظرية، إذ عكس تعدد المصطلحات في هذا الشأن، فهي على التوالي: «اللغة الثالثة»؛ أو «الوسيط بين العربية الفصحى والعامية»؛ أو «المستوى اللغوي الثالث» (ص ٨٩). ويبقى القاسم المشترك هو ذلك المستوى اللغوي المنطوق الذي يستمد عناصره ومكوناته الأساسية من فصحي العصر بمختلف درجاتها ونماذجها وروافدها الداخلية والخارجية، وتكيف فيه عناصر أخرى من العامية بمختلف أنماطها ودرجاتها التي لا تبتعد عن أصول الفصحى ومقاييسها وقاعدتها الأساسية، لتتكوّن أو تتطور من خلاله ومن خلال توفيقه وجمعه بين هذه العناصر، لغة عربية محكية مشتركة وسيطة عفوية أصيلة، مبسّطة، ميسرة، قريبة، مستأنسة من خاصة الجمهور وعامته (ص ٩٩).

٣ - وبشيء من التتبع والرصد للصفات الأساسية العامة التي يتعيّن وجودها في «اللغة الثالثة» تلك التي يتمنى المؤلف نموّها وانتشارها، نلحظ التالي:

(أ) أن تكون هذه اللغة عربية محكية، فصيحة سليمة في تكوينها العام.

(ب) أن تكون لغة التعليم في جميع

التزام الإعراب، «أي أن تخضع هذه اللغة (=الثالثة) بكل ما تقترضه، أو تأخذها، أو تستعيره، لنظام إعرابي سلس، ميسر، وقانون صرفي مرن، يرجع في تكوينه الأساسي إلى نظام الفصحى وقانونها، من دون أن يلتزم التزاماً صارماً بكل تفاصيلها، ومن غير أن يكون التيسير والتبسيط فيهما في الوقت نفسه، عشوائياً ارتجالياً مزاجياً أو عن طريق جهود فردية، تتنازع فيها الآراء (...)» (ص ١٧٦).

والضابط في تيسير الأمور في هذا الصدد، يقول المؤلف، هو إشراف مجامع اللغة والمؤسسات العلمية والثقافية، ذات الشأن من حيث الاختصاص والوعي اللغوي.

### رابعاً: أبرز العوامل المساعدة في الجانب التطبيقي

والتي تسهم في تنفيذ خطة العمل هي:

١ - **التلقين**، عن طريق المثال والقذوة المؤثرة، وذلك عن طريق سماع اللغة المعربة الصافية على لسان الأستاذ والمدرس والمذيع والثقاف أساساً في تعليم اللغة العربية وترسيخها ونشرها وتوسيع رقعة الاهتمام بها (ص ١٨٦).

٢ - **الإعراب الوظيفي**، الذي يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الألفاظ الموضوعية لمعانٍ، وإرادة تحديد المعاني المرادة منها في الكلام الذي تتركَّب منه. فالمعنى هو الأصل، وهو الهم الشاغل والأساس الجوهري في قياس صحة الكلام وسلامة القول أو فصاحته (ص ١٨٨).

٣ - **العمل الدائب على تصفية**

الألفاظ العامية العائدة في أصولها وتأثيلها وتأريخها إلى جذور من الفصحى. ويضيف إلى ذلك ما استُجِدَّ من ألفاظ الحضارة والتقانة، وما تفرزه وسائل وتقنيات النحت والمعرَّب الصوتي والتركيب المزجي. ثم يجوز المؤلف التسامح هذا، فيسوّغ التوسّع ليشمل الاقتراض من اللغات الأجنبية، فإن ذلك، كما يقول، ليس بدعاً ولا خطراً يُخشى منه، إذا تناولوا الكتاب والعلماء والمستعملون للغة بما ينبغي من الوعي والاحتياط، ولسوف يتمشى هذا النهج مع ما تشهده العربية في العصر الحاضر، من حيث تأثر الأدباء والكتاب بأساليب اللغات الأجنبية واقتباسهم منها، وترجمتهم لمفرداتها ومصطلحاتها (ص ١٦٨).

ويرى المؤلف أن السبيل إلى ذلك يكون باختيار الألفاظ والصيغ والاستعمالات الفصحى المستعملة في العامية، وضمّها إلى الألفاظ المعجمية المستمدة من لغة الكتابة الفصحى. ثم يكون بالأخذ بمصطلح التوليد بمعناه الواسع الذي يعني الابتكار والإحداث وإيجاد ما لم يسبق وجوده في اللغة من الألفاظ والمعاني العربية قديماً وحديثاً. وفي هذا الصدد يجيز المؤلف توثيق وتدوين ما ابتكره أو ما ابتدعه رجال الثقافة والإعلام والصحة والتعليم، وما اخترعه الناس وجرى أو يجري على ألسنتهم، ويشيع في كلامهم، ليكون ذلك كله، معتبراً ومقبولاً عند أهل اللغة وخبرائها، وبالتالي يكون ذخيرة لغوية متجددة تثري اللغة الثالثة (ص ١٤٥-١٤٦ و١٤٧-١٥٨، و١٥٩-١٦٠).

أما في المجموعة الثانية، يعتقد المؤلف أن من الممكن إخضاع «اللغة الثالثة» إلى منهج نحوي مبسّط، وأسلوب متوازن في

## خامساً: ملاحظات انتقادية

١ - من المفيد أن تغتني المكتبة اللغوية بدراسات مستقبلية عن اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، وتفاعلها مع متطلبات الحياة المستجدة، فالدراسات التنموية ما زالت نادرة في هذا الخصوص، ما يجعلنا ننظر باحترام إلى الأعمال الحيوية الهادفة إلى معالجة الأزمة اللغوية، بشكل صادق، والالتزام بهوية الفصحى.

والمؤلف، كما بدا في نص الكتاب، مدافع قوي عن العربية الفصحى، إلى حد التأكيد المستمر على حذره الشديد من المساس بأي ركن من أركان العربية لفظاً مفرداً، أو تراكيب جمالية، أو أساليب راقية. لكنه في الوقت نفسه، جريء في طرح أفكاره، لإيمانه بضرورة معالجة ازدواجية الفصحى والعامية في البلدان العربية. ولأنه يرى بأم العين تراجع المستوى اللغوي العامي، أمام مدّ العاميات في الحياة اليومية، ولا سيما في المدارس والجامعات، وما يصدر عن ومن الإعلام المرئي والمسموع.

٢ - هذا الهم المقيم دفع المؤلف إلى استقراء ما كتب حول الموضوع، فبلور رؤية متقدمة، كان لها هدفها ومفهومها وأسسها. وقد جعل ذلك في مثلث: إيجاد معجم الألفاظ المرتقي من العاميات إلى الفصحى؛ واعتماد النظام الجملي القائم على فائدة المعنى وبلوغه المتلقي بسلاسة وانتظام؛ وإقامة جسور التعاون الوثيق بين المؤسسات المعنية: التربوية والإعلامية واللغوية، ليكون السماع والتلقين وتهذيب السلائق اللغوية والتدريب اللغوي المستمر، في رأس قائمة التخطيط الكفيل بترقية العاميات، وتبسيط الفصحى المعربة.

السلائق، وتنمية الحس والذوق اللغوي العربي الأصيل، وهذا بدوره لا يتحقق على النحو المطلوب إلا إذا اقترن تعلم القواعد بالممارسة الفعلية المستمرة للنشاط اللغوي نفسه وبالسماح المتكرر: سماع النصوص الأدبية الصافية (ص ١٩٣)، تلك النصوص المختارة بعناية، المعبرة عن حاجات العصر، الملائمة لمستويات الناشئة (...) (ص ١٩٥).

٤ - توافر الكفاءة في الإعلاميين، وذلك عن طريق تنمية محصولهم اللغوي، من حيث المفردات والتراكيب والأساليب، الحيوية الفصيحة، القديم الأصيل منها، والمستحدث الجديد (ص ٢٠٥).

٥ - التعاون المستمر بين المؤسسات الإعلامية والتعليمية، من خلال لقاءات متواصلة وندوات متكررة، عامة وخاصة، لتبادل الرأي في مختلف العناصر المعنية لارتقاء المستوى اللغوي، ولاسيما ما يتعلق بتطوير المعجم الإعلامي الفصيح، وفنون وأدوات التواصل اللغوي السليم، الملائمة لجمهور المتعلمين والمتقنين بنحو عام (ص ٢١٢).

٦ - التعاون بين المجمع اللغوية والمؤسسات الإعلامية، للإعداد والتأهيل اللغوي وبخاصة الإعلاميون، تشرف عليها دوائر أو لجان متخصصة تابعة للمجامع اللغوية، تركز فيها الجهود على ما يتعلق بطرق تنمية المحصول اللفظي وأوجه الإثراء اللغوي، وعلى ما يرتبط بالنقد اللغوي والفني واختيار النصوص المناسبة، وعلى ما يتعلق بشؤون التواصل اللساني والجسدي والإرشادي والنفسي وفنون اللغة المحكية والخطاب الجماهيري بكل أشكاله (ص ٢٢٦).

العربية الفصيحة (...)» (ص ١٧٧).

وما ينفي هذا الارتياح، غير المعزز بأدلة، هو اعتراف المؤلف نفسه بوجود أزمة لغوية استوجبت تبسيط النحو أو تيسيره، والعمل الجاد على النظر في نظام الإعراب والتركيب، فهو يقول: «إذ لا مفر من الاعتراف بالواقع، والتسليم بما تفرضه ضرورات الحياة وظروفها وأصولها المتغيرة من تطوير في الأصول والفروع، أو إحلال عناصر لغوية جديدة محل عناصر قديمة: إذا كانت هذه العناصر مهجورة غير مناسبة أو غير فاعلة» (ص ٥٠-٥١). ويقول في مكان آخر: «إن من أهم وأبرز ما يوضع في الاعتبار أو ينظر إليه في المقام الأول، ويبادر إلى تحقيقه من خلال هذا التخطيط للعربية هو (...) تبسيط قواعد نحوها وصرفها بالقدر الذي ييسر تعلمها وتعليمها، ويبعد أي تصور للصعوبة في اكتسابها أو التمكن منها، وتطوير وتحديث مناهجها وطرق ووسائل تدريسها في مراحل التعليم المختلفة (ص ٥٢).

في الختام، نسجل بتقدير ما قام به المؤلف من نقد بنّاء لكل من تناول هذه النظرية قبله، ونسجل باحترام ما تميّز به من حرص على العربية، ورغبة صادقة في معالجة أزمة أساسية في جنب الفصحى، تعيقها عن التقدم. فعسى أن يكون هذا الكتاب دافعاً لإثراء النقاش الجدي، في صفوف المثقفين في الوطن العربي، كي تلقى هذه النظرية مزيداً من التطوير على الصعيد التطبيقي، في الشقين المحكي والمكتوب □

٣ - صحيح أن المؤلف بسّط موضوع «النظرية الثالثة» وأبان دورها في التربية والتعليم والتثقيف، لكنه من الناحية المنهجية لم يفصل في بحثه بين الجانب المحكي والجانب التقعيدي للنظرية، فالتداخل الذي بدا في هذا الخصوص جعل القارئ في حيرة من أمره، وإن كان الكلام عن الجانب المحكي قد تكرر مراراً (ص ١٩١).

وهذا الأمر يأخذنا إلى افتراضين اثنين: الأول أن تععيد أو تدوين أي مستوى لغوي يتطلب جهوداً كثيفة، وجراًة في التصدي للتيار المحافظ، وقدرة على اختيار النظام النحوي. وهو عمل يعجز عنه لغوي واحد، أو مؤسسة واحدة. والافتراض الثاني أن المؤلف قد اختار التنظير، والاكتفاء بالدعوة ولو بالحسنى، إلى ما رآه من وجوه التقارب بين الفصحى والعاميات.

٤ - لا يمكن لباحث لغوي أن يضع حدوداً نهائية بين المستويات اللغوية، فالمسألة في جوهرها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتراجع مستويات التعليم في الوطن العربي، وتدني حوافز الثقافة، وشيوع ظاهرة «تسطيح» المفاهيم والأفكار، وقد أغفل المؤلف بيان أثر هذه الظواهر في السلائق اللغوية.

٥ - ما يسترعي الانتباه، هو ارتياح المؤلف إلى ما بلغته جهود تيسير النحو والصرف من مرتبة جيدة، الأمر الذي لم تعد معه هذه المسألة «تشكل عقبة كبيرة أمام الجادين الراغبين في التحدث باللغة